الاستِدرَاك
إصابةٌ لمَتنِ المَخطُوط

عبد العزيز إبراهيم(*)

المُلخّص:

يعـرف الاسـتِدرَاك أنه تدارك ما فات، واسـتدرك عليه قوله: اصلح خطـأه. وظّفه المعاصرون عنوانًا لتلافي الفَوَات في الآدب, الشّعر والنَّثر فضلًا عن التّراجمِ التي جاء الاستِدرَاك فيها باسم الفَوَات.

ترجع أصولُ الاستِدرَاكِ إلَى مَجالس الشّيوخ وأماليهم وانسحبَ ذلك على مُؤَلّفَاتِهم. وقد عَرَفهُ القُدَمَاء من خلال: التَكمِلَة والذَّيْل والصِّلَة.

اما المُعَاصرون فقد ظَهرتْ في أعمالِهم ثلاثةُ أنواعٍ للاستِدرَاك وهي:

الأول، استِدرَاكُ التَّصحِيحِ قبلَ الأصدار وبعده.

الثاني، استِدرَاكُ الفَوَاتِ وهو على نوعَين:

أ – ما فاتَ المُحَقّقَ فاستدرَكَهُ بنفسِه.

ب – ما فاتَ المُحَقّقَ فاستَدرَكَهُ غيرُهُ.

ج – استِدرَاك الأكمال أو التّتمة.

(*)باحث /العِرَاق، الدّيوانية.

إنَّ الاسـتِدرَاكَ هو قراءةٌ واعيةٌ لمشـروع بناءِ الأصـلِ، ذلك أنّ هـذا البِنَاءَ يعتمـدُ الجمعَ ركيزةً لا يَخـرجُ عنهـا. فـإذا كان المَجمُـوع النّثريّ أو الشّـعريّ صحيحًـا, جاءَ النّصُّ سـالمًا, ولكنْ لن يَكـونَ ذلك يَسـيرًا. عنـد ذاك يكونُ الاسـتِدرَاكُ صمامَ الأمانِ لسلامةِ المَتن.

الكلمـات المفتاحيـة: الاسـتدراك، التصويب، الاختلاف، المخطوطة .

تقديم:

الاستِدرَاكُ في اللُّغَة هو مَصدَر للفعل السّداسيّ (اسـتدرك) الذّي (يعني تَداركَ ما فات. واستدركَ عَليـهِ قولَـه: أصلحَ خطأه) و(اسـتدركَ الشّـيءَ بالشيءِ: إذا حاولَ إدراكَه بِه)[١].

إنّ الزّيـادة الحاصلة على الفِعْـل (دَرَكَ) الثّلاثي، التـي جمعـت الهمـزةَ والسّـين والتّـاء وظهرت بصيغة (اسـتَفعَلَ) أعطـتْ معنًى آخـرَ له دلالةُ الطّلب بهدف الإلحاقِ أو الإكمال، بعد وجودِ خَللٍ يرادُ تداركُه مستقبلًا.

وإذا وظّف المعاصرونَ مَصدَر الفِعْل السّداسيّ عنوانًا لتلافي الفَوَات في الأدب، الشّـعر أو النّثر، فإنّ أهل العروض وظّفوا مَصدَر الفِعْل الخماسيّ ومنهـم الأخفش الأوسـط (سـعيد بن مسـعدة) الذّي سَـمّى البحرَ السّادسَ عَشـرَ بـ(المُتدارك). وفيه (تدارك به على الخليل الذّي أهمله، وسُـمّي بالمتدارك –بكسـر الرّاء– لأنَّه تـداركَ المُتقارب، أي التّحقَ به)[٢] وعلَّـق الزّبيديُّ في التّاج[٣] قائلا (المُتـدارك من القوافي والحُـروف المُتحرّكة: ما اتّفق مُتحركان بعدَهما ساكنٌ مثل «فَعُوْ» وأشباهُ ذلك).

أمَّا قولُنا في العُنوان (إصابَة) فهي تَعني: الإتيانَ بالصَّوابِ. وأصابَ جاءَ بالصّوابِ. والإصابةُ أيضًا إرادتُه أي الصّواب)[٤].

ومِنَ الذّينَ اسـتخدموا الإصابـةَ عنوانًا لكتابٍ ألَّفهُ، شيخُ الإسـلام ابنُ حَجَر العَسقلانيّ (٧٧٣-٨٥٢هـ) في كتابِه الموسوم بـ(الإصابَة في تَمييز الصّحابـة) إذ ترجمَ لصَحابة رسـولِ اللهِ (ﷺ). وقد طُبع في مصرَ سنة (١٩١٠م) ١٣٢٨هـ. في أربعةِ مُجَلَّدات.

-١-

فإذا حاولنا أن نقفَ مُؤَرّخين للاسـتِدرَاك عند القُدَمَـاء في تراثِنـا العَرَبيّ فإنـي أرى أن الاملاء أو الأمالـي التي يُلقيها الشّـيوخُ علـى تلاميذهم هي المَصدَر الأول الذّي أسّـسَ لهذه الظّاهرة لما يصاحـب إلالقاء من تغييـر أو تبديل، وما تُحدثه هـذه الأمالـي مـن اختلافٍ فـي قضيّـة أدبيّة أو شـرح قصيدة شـعريّة حيثُ تَتَباين أماليُّ الشّيخ نفسِـه في مجلـسٍ عن آخرَ، وينسـحبُ ذلك على مُؤَلّفاتِهـم. وفي هذا يقول الأسـتاذ عبد السّـلام مُحَمَّد هارون (إنَّ بعـض المُؤَلّفين يؤلّف الكِتابَ الواحـد علـى ضروبٍ شـتّى مـن التّأليـف، ومن أمثلـةِ ذلك التّبريـزيّ (يحيى بن علـي الخطيب، ت٥٠٢هـ)، فَسّـر الحَماسَة ثلاثَ مرّات، كما ذكرَ صاحبُ كشـف الظّنون، قال: (شـرحَ أولًا شرحًا صغيرًا، فأورد كُلَّ قطعة من الشّـعر ثمّ شَـرحَها

(١) تاج العروس (درك).

(٢)فنُّ التّقطيع الشّعريّ والقافية، ١٩٥.

(٣)التاج (م. س.)، (درك)

(٤) المَصدَرُ نفسُهُ، (صوب) وينظر لسان العرب، صوب.

وشَرَح ثانيًا بيتًا بيتًا، ثم شرحًا طويلًا مستوفيًا[٥] فهذه الشّروح المُتَتَالية عن موضوع واحد تُعدُّ استِدرَاكًا. والعِلّة في ذلك أن العقل البشريَ لا يمتلك القدرة على تغطية الموضوع الواحد في زمن محدد، بل يحتاج إلَى أزمنة مُتتالية ليسدّ نقصَ ما فات.

وقد يَستَدرك شيخٌ آخرُ على مُؤَلَّف كتبَهُ غيره من الشّيوخ، مُلتزمًا بمَادَّة الكتاب.

فقد ألف ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك، ت٥٧٨ه) كتاب (الصِّلَة) في مُجَلَّدين مترجمًا لعُلَمَاء الأندَلُس. وقد وصلَ بِهِ تأريخُ ابن الفرضيّ (عبد الله، ت٤٠٤هـ) المُسمى (تأريخ عُلَمَاء الأندَلُس)، استدركه ابن الأبار القضاعي (مُحَمَّد عبد الله، ت٦٥٨هـ) بثلاثة مُجَلَّدات وسَمّاه (تكملة الصِّلَة) وجاء من بعدهما (أحمد بن إبراهيم العاصميّ، ت٧٠٨هـ) مستدركًا بكتابه (صلة الصِّلَة) بمُجَلَّد واحد.

فكانت هذه الاستِدرَاكات تعني في دلالتِها، أنّ (التَكمِلَة) تُشير إلَى النّاقص في المَتن، و(الصِّلَة) تنبّه إلَى إيضاحٍ لمْ يعرضْ له مُؤَلّفه. وظهر مُصطَلَحٌ ثالث هو (الذَّيل) ويَعني أنّ هُناكَ فواتًا أو وهمًا وقع فيه المُؤَلّف، يُوجب استِدرَاكه. وهذا ما صَنَعهُ ابن الدّبيثيّ (مُحَمَّد بن سعيد، ت٦٣٧هـ) حين ألّف كتابه (ذيل تأريخ مَدينَة السّلام بَغدَاد) مستدركًا على الخطيب البَغدَاديّ (ت ٤٦٣هـ) في كتابه (تأريخ بَغدَاد أو مَدينَة السّلام). وقد يَستَدركُ باحثٌ ثانٍ على المُستدرِكِ الأول مثلما صنَعَ ابنُ الصّابونيّ (مُحَمَّد بن علي، ت ٦٨٠هـ) فألَّفَ (تَكملةَ إكمالِ الإكمال) الذّي نَشَرهُ مُحَقّقا د. مُصطَفى جَوَاد في بَغدَادَ سنة ٩٥٧م.

هذه الأمثلة جاءت على سبيل التّمثيل لا الحصر. وقد يتداخل المراد من تِلكَ المُصطَلَحات (الصِّلَة، التَكمِلَة، الذّيل) عند القُدَمَاء، أو تَتكرَّر المفردة. فيأتي مُصطَلَح (صلة الصِّلَة) -كما قدمنا- أو (ذيل على ذيل) كما صنع ابن الدّبيثيّ في الذّيل مذيلًا على ابن السّمعاني (عبد الكريم بن مُحَمَّد، ت٥٦٢هـ) والأمثلة كثيرة[٦].هذه المُسمّيات الثّلاثة جمعها الصّغاني (الإمام رضي الدّين بن الحَسَن، ت٦٥٠هـ) في كتاب ما فاتَ الجَوهريَّ صاحب الصّحاح، فقال: (إنّه أخذ ذلكَ من نحوِ ألفِ كتابٍ من غريبِ الحَديثِ واللُّغَةِ والنَّحوِ وأخبار العَرَب وغيرِها)[٧]. مُستدركًا على الجَوهَريّ (ت٣٩٣هـ) وهذا الاستِدرَاك كان شملًا لمُعجَم لغوي.

وإذا قدمنا ابن بشكوال وكتابه (الصِّلَة) في التّراجم عند المَغاربة وبلادِ الأندَلُس شاهدًا، فإنّ كتب التّراجمِ عند المَشارقة احتلتْ مساحةً واسعة في مُؤَلّفاتهم ولنا في (وَفَيَات الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزّمان) لابنِ خِلّكانَ (ت ٦٨١هـ) مثالٌ على ذلك. وقد استدركَ عليه مُحَمَّد بن شاكر الكُتبيّ (ت ٧٦٥هـ) في كتابه (فَوَات الوَفَيَات) بقوله: (إنه

(٥)تحقيقُ النّصوصِ وشرحُها، ٣٦.

(٦)ذيل تاريخ مَدينَة السّلام بَغدَاد، لابن الدّبيثيّ- تُنظَر مُقَدّمَة المُحَقّق بشّار عوّاد معروف ١/ ٧-٢١.

(٧) التَكمِلَة والذَّيْل والصِّلَة (المُقَدّمَة) ١/٧.

لــم يذكر أحدًا من الخُلَفَاء، ورأيته قد أخلَّ بتراجمِ بعضِ فُضــلاء زمانِــه، وجماعةٍ مِمَّــن تقدَّم على أوانِــه، ولمْ أعلمْ أذلكَ لذهــولٍ عنهم، أو لم يقعْ لهُ ترجمةٌ مِنهم)[٨] وفاتَهُ قولُ ابن خِلّكانَ في مُقَدّمَة الوَفَيَــات وهو يوضح نهجه في تأليف الكتاب (لم أذكرْ في هذا المُختصر أحدًا من الصّحابةِ رضوانُ الله عليهم، ولا مِــن التّابعين رضيَ اللهُ عنهم، إلا جماعةً يَســيرةً تدعو حاجةُ كثيرٍ مــن النّاس إلَى مَعرفــة أحوالِهــم، وكذلك الخُلَفَاء: لــم أذكر أحدًا منهــم اكتفاءً بالمُصنَّفــات الكثيرة في هذا الباب، لكنَّ جماعةً من الأفاضلِ الذّين شــاهدتُهم ونقلتُ عنهــم، أو كانوا في زمني ولــم أرَهُم، ليطّلعَ على حالِهم من يأتي بَعدي)[٩] هذه الاســتِدرَاكاتُ التي صنَعَهــا المُتَأخّرون على المُتَقدّميــن من القُدَمَاء باعذارٍ مُختلفة واكبت حَركَــة التّأليفِ بعد القرنِ الرّابع الهِجــريّ حينَ نضبتْ قريحــةُ الإبداع مِمَّا جعلهم يقفونَ عند مُؤَلّفات سابقيهم. وعملُهم هذا مَهّدَ لظهور الموسوعات في تُراثنا.

إنّ شــرط الاســتِدرَاك أنْ يَكونَ المُتَأخّر بمستوى المُتَقــدّم علمًا ومعرفة أو يفوقــه، ولذلك لا نعتبر الزّيادة من التّلاميذ والرواة على مُؤَلّفات شيوخهم استِدرَاكًا.

-٢-

لم يكن الاســتِدرَاك عند المعاصرين إلا وســيلة إلَى جانب جمع النّصــوص المتناثرة في المَظانّ التّراثيّــة. وقد اعتمدوا التّخريج توثيقًا، والشّــرح توضيحًا، والتعليق توسعة، وسائلَ إلَى بناء المتن (نصّ المَخطُوط)[١٠] مع علمنا أنّ الاستِدرَاك ليس شــرطًا في إعــادة البِنَاء في كُلّ متــن، فقد يكون الأصــل تامًّا لا يحتــاج إليه، لأنَّه إلحــاقٌ أو إكمالُ نقص، فالنّقص شرط فيه.

وعلى ضوء أعمال المعاصرين ظهرت ثلاثة أنواع للاستِدرَاك هي:

النوع الأول: استِدرَاك التَّصحِيح

يأتي بعدَ الطّبع وفيه شكلان:

أ- التَّصحِيــح قبل الإصــدار: ومثاله اســتِدرَاك التّرتيــب. وفــي هذا يقــول د. حُسَــين نصّار في جمعِهِ لشــعرِ ابنِ وكيــع التّنيســيّ: (عثرتُ على بعــض المَقطُوعَــات بعــد أن طبعــت المُقَدّمَــة، أدخلتهــا فــي مواضعِهــا واضطُــررتُ إلَى حذفِ مقطوعــة من الكِتــاب، فتغيَّــر ترتيــبُ القصائدِ وأرقامُهــا عمّا كان في المُقَدّمَة)[١١]. وكذلك صنع مُحَقّقا شــعر مسكين الدّارميّ[١٢]. وكانا يُضيفانِ تَصويباتٍ لأغلاط وقعت في الطّبع. واختلف عنهم د. حاتم صالح الضّامن في جمعِه لشعر يزيدَ بن الطّثريّة[١٣] بأن أضافَ مُســتدرَكًا على المَصَادِر وتصويبًا لنسبة أبيَاتٍ من شعره نَسبَها وهمًا له.

ب- التَّصحِيحُ بعد الإصدار: وهو ما يَســتَدركه باحثٌ آخرُ على المُحَقّق. ومثالُه ما استدرَكَهُ سعيدُ

(٨) فوات الوَفَيَات ١/٥٨

(٩) وَفَيَات الأعيان ١/٢٠.

(١٠) يُنظَر كتابي (الروايةُ الثّانية، دراسةُ تَحقيقِ النّصوصِ في مَصَادِرها الثّانوية، ٣٨٥-٤٢٠.

(١١) ابن وكيع التّنيسي، ١٠٣.

(١٢) ديوان مسكين الدّرامي، ٩٦-١٠٠.

(١٣) شعر يزيد بن الطّثرية، ١٢٢-١٢٤.

الغانميّ على (شـعر أبي حَيّةَ النّميـريّ)[١٤] فقال (وبالرغم من الجُهد الذّي بذله الأستاذ المُحَقّق – رَحيم صخي التّويلـي- فهو لم يُعرْ تقويمَ بعضِ الألفاظِ التي بقيتْ رهـنَ الطّمس والاعوجاج همّا يُزيلُ عنها غبارَ التّشويه)[١٥] ثم يذكر ستةَ أوهام، أولُها في هذا البيت:

(إذا أسقيتني كوزًا بخطيّ

(على) ما بدا لكِ في الجدار

والصحيـح «على ما قد بدا» ليسـتقيم الوزن، ثم يدرج أبيَاتا أخلَّت بها المَجمُوعة).

وقد يكـون التَّصحِيحُ بعدَ الأصدارِ من المُؤَلّفِ نفسـه، أو من لجنةٍ تُؤلَّفُ لهـذا الغرض، فيكتب (طَبعـة منقحة) أو يزيـد المُنقّح قائـلًا: (طَبعةٌ مُنَقَّحَةٌ ومَزيدَة).

النوع الثّاني: استِدرَاكُ الفَوَات

وهـذا النّـوع يَختلفُ عن اسـتِدرَاك التَّصحِيحِ الـذّي يكـونُ في الألفـاظِ. أمَّا الفَـوَات فهو الذّي يكونُ في النّصوصِ. وهو على نوعين:

الأول، مـا فاتَ المُحَقّق فاسـتدرَكَهُ بنفسِـه: فقد يكـونُ اسـتِدرَاكه لفَـوَاتِ نصّ أو نصـوصٍ قبل الإصـدار. وقد يكونُ بعده. فمثالُ ما قبلَ الإصدار ما ذكَرهُ مُحَقّقُ شـعر (عبدِ الصّمـدِ بن المُعذّل) الذّي قال: (لقد عثرنا على سـتِّ مَخطُوطاتٍ أثناء طبعِ الدّيوان فجَعلنَاها في مُلحقٍ مُسـتقلّ. وبهذا يصبح عـددُ مَقطُوعَاتِ الدّيوان (١٤١) مقطوعةً. وبذلك يُصبحُ شـعرُ ابن المُعذَّل (٧٠٤) بيتًا)[١٦]. أمَّـا مثـالُ ما بعـد الإصـدار، هـو ما اسـتدركه د. إبراهيـم السّـامرائي علـى شـعر الأحـوَص الأنصـاريّ الذّي نشـره سـنة ١٩٦٨م. فقال في مُقَدّمَة المُستَدرَك: (لم يكنْ من منهجي وأنا أنشرُ هذا المُسـتَدرَك أن أعـود إلَى الأحوص فأدرسـه وأعـرض لشـعره ولديوانـه الذّي لم يصـل الينا، وذلـك لأتـي اسـتوفيت الموضوع (فـي) كتابي (شعر الأحوص الأنصاري).

أما هذا المُسـتَدرَك فهـو جملة قصائد وجدتها في مصـورة مَخطُوطه (منتهى الطّلـب) لمُحَمَّد بن المبـارك بن ميمون البَغـدَادي (ت٥٩٧هـ).. وقـد اشـتملت علـى ثمانـي قصائـد من شـعر الأحوص لم يكن في النُسـخَة القاهرية منها غير اثنتيـن سنشـير اليها. أمَّا سـت القصائد الأخرى فهي ليسـت جديدة إلا واحـدة منها لم أجدها في أي مطبـوع أو مَخطُـوط. وأما الخمـس الأخرى فقـد كان في كتابي (شـعر الاحوص) شـيء من أبيَاتهـا. ولذلك فسأنشـرها وأشـير إلَـى الأبيَات القليلة المثبتة في شـعر الأحـوص)[١٧] وهو بهذا الاسـتِدرَاك أضـاف أكثر من مائة بيت إلَى شـعر الأحـوص الـذّي نشـره مدافعا عن عملـه بعد أن اتهمه عادل سـليمان جمال باسطو على عمله[١٨] (شـعر الأحـوص الانصـاري) ونشـرته الهيئـة المصريّة العَامَّة للتَّأليفِ والنّشـر بالقاهرة سـنة ١٩٧٠م. وقـد نَبّه فـي هامش المُسـتَدرَك قائلًا:

(١٤) مَجَلَّة المَوْرِد، مج ٤، ع١ ص١٣١-١٥٢.

(١٥) المَصدَر نفسه، مج، ع٢ ص٣١١.

(١٦) شعر عبد الصّمد بن المُعذل، ٢٩٥.

(١٧) المَصدَر نفسه، مج٤، ع٤ ص٨٣-٨٤.

(١٨) نشـر عادل سـليمان جمال اتهامـه بمقالة نشـرتها مَجَلَّـة الثّقافة المصرية، العدد العاشـر لسنة ١٩٧٤م.

(كنتُ قد جمعتُ شعرَ الأحوَص من مَصَادِر الأدبِ والتأريخ وذلك في سنة ١٩٦٥ فاستوتْ مَجمُوعةٌ من شـعره قابلتُ بينها وأثبتُّ مَصَادِرها، وأشرتُ إلَى الخِلافِ الذّي وقعَ فـي مَوادِّها..) ثم يهاجمُه بقولـه: (إنّ ما وجدهُ هذا المُدّعي من تَشـابهٍ في مَـادَّة الكتابَيـن هو شـيءٌ أكيد، ذلك إنَّنـا نَجمعُ الشّـعرَ من مَصَـادِر الأدب المُختلفة، وإنَّ طريقةَ العمل لابُدّ أنْ تَكونَ مُتشـابِهة من حيثُ احتواؤُها على ما صحَّ نِسـبتُه إلَى الشّاعر من أشعار، ثم ما لم يصحّ، أي ما تنازعهُ فيه غيره من الشّـعراء، ثم ما نُسبَ اليه خطأً).

واسـتدرك أحمـد جاسـم النّجـديّ على عمله (ديوان الحمدويّ)[١٩] ونشره في مَجَلَّة المَوْرِد[٢٠]، وفيه يقول: (إني سهوتُ عن نقلِ أربعِ مَقطُوعَات للشّـاعر، وفاتتني كذلك بعضُ المُلاحظات، ومن ثمَّ أسـجّلُ هنا هذه النّواقصَ والأخطاءَ اسـتِدرَاكًا علـى الدّيوان، بادئًا بالمُلاحظاتِ والأخطاءِ مُنتهيًا بالمَقطُوعَاتِ الأربع النّاقصة).

الثّاني، ما فات المُحَقّق فاسـتدرَكَهُ غيره: ويتمثلُ هـذا الفَـوَات بالقصائـدِ أو الأبيَـات. ومثالُـه ما اسـتدركه مهدي عبد الحُسَـين النّجم الذّي نشـرَ مُسـتدرَكَهُ في مَجَلَّة المَوْرِد[٢١] على (شعر كعب بن معدانَ الأشقريّ) الذّي جَمَعهُ وحقَّقهُ د. نوري حمودي القيسـي[٢٢]، فأضافَ علـى المَجمُوع ما يقاربُ ثلاثينَ بيتًا، وأشـارَ إلَـى نصّ مُطوّل ذكر منه بيتين مع التّخريج. وهي المقطوعة رقم (٣).

النوع الثّالث: استِدرَاك الإكمال

الإكمـالُ أو التّتمّـة هو اسـتِدرَاكُ نقصٍ حصلَ فـي المَخطُـوط والمَنقُـول على حَدّ سـواء. ففي المَخطُوط قد يكون البَاحِث أو المُحَقّق المعاصر حيـن يُحقّق كتابًـا على نُسـخَة ناقصـةٍ يحتاج إلَـى اتمامِهـا فيُتمّها فيمـا بعد. وهذا مـا صنَعَه الأسـتاذ مُحَمَّد أبـو الفضل إبراهيم فـي تحقيقِهِ لأمالـي المُرتَضَـى (ت٤٣٦هـ) التـي صـدرتْ الطّبعـة الأولى منها بالقاهرة سـنة (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) وفيها يقـولُ في المُقَدّمَة (أما الزّياداتُ التـي في آخر الكتـاب؛ وهي التي عُرفـتْ بتكملةِ الغُـرر، فهـي طائفـةٌ أخرى مـن المَسـائلِ التي اختارُهـا فيمـا كان يَعرضُ له في مجالسِـه فيما بعد؛ وأشـارَ بـأنْ تُضافَ إلَـى الكِتاب، للتَّشـابُه بينَهمـا في المَنهج والمَنحَـى، وبهذه التَكمِلَة يَتمُّ الكتاب)[٢٣] مسـتندًا إلَى نُسـخَة بخط مُحَمَّد بن أبـي طاهر بـن أبي الحُسَـين الـورّاق، التي فرغَ مـن كتابتِها في مُنتصفِ رجب سـنة (٥٨٦هـ). ثم يَقولُ: (وفي آخر هذه النُسـخَة الزّياداتُ التي رأى السّـيدُ المُرتَضَى إضافتَها إلَى الكتاب..)[٢٤] مُنبّهًـا على أن هُناكَ نُسـخَة طُبعـتْ في طهرانَ سنة ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م) ومَعَها التَكمِلَة. ونُسخَة أخـرى طُبعت في مصرَ بمطبعةِ السّـعادة سـنة (١٩٠٧م) ١٣٢٥هـ خلتْ منها هـذه التَكمِلَة إلا

(١٩) مَجَلَّة المَوْرِد، مج٢، ع٣، ص٧٥-٩٠.
(٢٠) المَصدَرُ نَفسُهُ، مج٤، ع١، ص٢٨٤.
(٢١) المَصدَر نفسه، مج٦، ع٢، ٣٠٩-٣١٠.
(٢٢) المَصدَر نفسه، مج٥، ع٢، ٨٥-١٠٤.
(٢٣) أمالي المُرتَضَى (المُقَدّمَة) ١/ ٢٠.
(٢٤) المَصدَرُ نَفسُهُ، ١/ ٢٣.

شروحًا وتعليقاتٍ ليستْ من الأصل الذّي طُبعت عليه. والعُنوان على هذه الطّبعة: (أمالي السّيد المُرتَضَى، وبه عرف الكتاب)[٢٥].

وقد أكّد أن قول الشّريف المُرتَضَى في نهاية هذه التَكمِلَة هي خاتِمة الأمالي (هذا آخرُ ما وجدَ مِمَّا اختارهُ رضيَ اللهُ عنه لإضافتِه إلَى كتابه المَعروف بـ(غُرَر الفَوائِدِ ودُرَر القَلائد)[٢٦]. وقد تجاوزت هذه التَكمِلَة أو التّتمَّة المائة صفحة (٢٩٥-٤٠٣).

وقد يكونُ النّاقصُ ضَخمًا. أو ما يعادلُ المطبوعَ المُستَدرَكَ عليه، بالرغمِ من تَعدّد طبعاتِه. ومثالنا على ذلك ما نشرهُ سيد أحمد صقر في تحقيقه (المُوازَنة بين شعرِ أبي تَمَّام والبُحتُريّ) الذّي طُبعَ أربعَ مرّات غير طبعةِ مطبعة الجَوائبِ بالقسطنطينيّة سنة (١٨٧٠م) ١٢٨٧هـ وهي الأصلُ لكل الطّبعاتِ التي صَدَرت بعدَها مكانًا وزمنًا. فقد قارب النّاقصُ ضعفَ المطبوع. أي ما يقاربُ أربعمائة صفحة. وفي هذا يقولُ المُحَقّق: (وجميعُ هذه الطّبعاتِ ناقصةٌ ومملوءةٌ بالتَّحريف. ومن عَجبٍ أنَّها تشتملُ على نصوصٍ تشير إلَى ذلك النّقص)[٢٧]. ثم يَعرضُ لعنواناتِ ذلكَ النّقص فيقول: (وفي هذه الأمثلة، ما يُظهركَ على ضخامةِ القسم الذّي لم يَسبقْ نشرهُ من كتابِ الموازنة[٢٨].

(٢٥) المَصدَرُ نَفسُهُ، ١/ ٢٥.

(٢٦) المَصدَرُ نَفسُهُ، ٢/ ٤٠٣.

(٢٧) الموازنة بين شعر أبي تَمَّام والبُحتُريّ: ١/ ٥.

(٢٨) المَصدَرُ نَفسُهُ، ١/ ١٣.

وقد تتخطى التَكمِلَة الجزءَ إلَى أجزاء. مثلما صنع المُستشرق (رينهارت دوزي في مُعجَمه الموسوم «تكملة المعاجم العَرَبيّة « بأحدَ عشرَ جزءًا. الذّي ترجَمَه د. مُحَمَّد سليم النّعيميّ – رحمه الله- ومن بعده أكمل جمال الخياط ترجمة الأجزاء الثّلاثة الأخيرة)[٢٩].

وعلى ضوء تقسيمِنا الاستِدرَاكات علَى ثلاثة أنواع، فإنَّ استِدرَاكَ التَّصحِيح يكون بَيّنًا سواء أكانَ في المُفرَدة أو الجُملة، لكنّ الإشكال هو في تداخل استِدرَاك الفَوَات باستِدرَاك الإكمال، لكونِهما يُعبّران عن ناقصٍ لا بُدّ من تداركه. ومن أجلِ التّفريق بينهما نقول: إنّ استِدرَاك الفَوَاتِ يكون ناتجًا عن غفلةِ الكاتبِ أو البَاحِث في بنية النّصّ (المتن). وهذا يدفع بالمُستَدرِك إلَى أن ينبهه عليه. أمَّا استِدرَاكُ الإكمالِ أو التّتمّة، فإنّ الكاتبَ أو البَاحِث أو المُحَقّق قد يكونُ على علم بالنقص لكن يده قصيرةٌ لا تساعد في الوصول إلَى المَرجِع أو المَصدَر (المَخطُوط، المَطبوع) مِمَّا يحولُ دون نقصِه أو كمالِه. كأن يكونَ المَخطُوطُ لم يُنشرْ أو يُحققْ. أو يكون صادرًا في بلدٍ يَتعذَّر حصولُه عليه. أو يصدر بعد زمنٍ ليس بالقصير، أو بعدَ موت البَاحِث أو المُحَقّق نفسه. وإذا كان استِدرَاك الإكمال أو التّتمة في المَخطُوط أقربَ منه في المَنقُول، فإنّ اكمال المَنقُول يكونُ متعذرًا على البَاحِث، لكونه معتمدًا على الرّواية الثّانية الموزعة على المَصَادِر الثّانوية. وهذه

(٢٩) طبعته وزارة الثّقافة، بَغدَاد (١٩٧٨-٢٠٠١م).

المَصَــادِر من الصّعب الإحاطــة بها، ولذلك يبقى النّقــص عاهةً مســتديمة –إن جــاز التّعبير– لأنّ المُحَقّــق مهما أعمَل جُهده لن يصــلَ بالمتن إلَى أصلِــه لغيــاب صورة الأصــلِ (المَخطُــوط) التي رسَــمَها المُؤَلّفُ شــاعرًا كانَ أو ناثرًا، ناهيكَ عن كثرة المَصَادِر التي أخذتْ عن الأصلِ نفســه التي قد تكونُ بعيدة عن مُتناولِ يد المُحَقّق الجَامع.

وإذا نبّه الأســتاذ عبد السّلام مُحَمَّد هارون مُحَقّق المَخطُوط بقولِه (مهما أجهدَ المُحَقّقُ نفسَه وفكّر في إخراجِ الكِتاب، أنْ تفوتَه بعضُ التّحقيقاتِ أو التّوضيحــاتِ أو يــزلَّ فكره أو قلمُــه زلّةً تَقتضي المُعالَجَــة)[٣٠] فإن مُحَقّــقَ المَنقُول أو المَجمُوع ســيكون مُعرضًا لكثرةِ الفَوَات مِمَّــا يدفع بعملِه أو صنيعِه إلَى النّقصان. ويجدُ أمامَه استِدرَاكاتٍ عليه من الآخرين.

وما الاستِدرَاكاتُ التي عَرضنا لها إلا صورةٌ من شواهدِ أعمال المُعاصرين. فقد يَتجاوزُ المُستدرِك (بضمّ الميم وكســر الرّاء) شــخصًا إلَى مَجمُوعة، مثلما صنعَ عبد الهادي الفكيكيّ في (المُســتدرَك على صُنّاع الدّواوين)[٣١] وغيره من المُحَقّقين.

ولا يقفُ الاستِدرَاكُ على الأدب شعرًا كان أم نثرًا، بــل يكونُ في العلــوم الاجتماعيّــة أو اللغويّة في الغالــب. فقد يكونُ في الفَهرسَــة كما صنعَ فؤاد قزانجي بــ(المُســتَدرَك على فِهرستِ المَطبوعاتِ العِرَاقيّــة (١٨٥٦-١٩٧٢م)[٣٢] مُســتدركًا علــى عمــلِ البَاحِــث عبد الجبــار عبد الرّحمــن. أو في الجُغرَافَيَــة كمــا صنــع عزيــز العلي العِــزيّ في (المُســتَدرَك على مَصَــادِر جُغرَافَيَــة العِرَاق)[٣٣] مســتدركًا على نشــرةِ الدّكتور ماجد السّــيد ولي مُحَمَّد. على سبيل التّمثيل لا الحَصر.

وإذا وقف المُســتَدرِك ناقدًا ومنبهًا على فَوَات البَاحِثيــن أو المُحَقّقين، فإنّ ذلك لا يَعني أنه في منأًى عن الخَطأ. فقد يبتعدُ المُستَدرِك عن بعض الأصول الفنية فيهمل الإشــارة إلَــى مَصَادِره، أو يعتمدُ على إشــارة في وصفِ فهــرس مَخطُوطة كما فعل سعيدُ الغانميّ في مُستَدرَكِهِ الذّي أضافَ فيهِ بعضَ الأبيَات على شعرِ أبي حيّةَ النّميري[٣٤]، نقــلًا على مَجَلّــة البلاغ التي ذكــرَ فيها د. يحيى الجبــوري مطالعَ القصائــد دون ذكرِها تامَّة عن مَخطُوطة (مُنتَهى الطّلب) التي لم تُحقّقْ في زمن البَاحِــث إلا بعدَ ربــع قرن، أي في أواخــرِ القرنِ العِشــرين[٣٥].وقد ضمَّها الجزءُ السّــابعُ منه[٣٦]. ويَتعذَّرُ عليه الوُصولُ إليها.

إنَّ الاســتِدرَاك هــو قــراءةٌ واعيــة لمشــروع بناء الأصــل، ذلك أن هذا البِنَــاء يعتمدُ الجمعَ ركيزة لا يَخــرجُ عنها. فــاذا كانَ المَجمُــوع صحيحًا، جاء النّصّ سالمًا، ولكن لنْ يكونَ ذلك يسيرًا، عند ذاك يكونُ الاستِدرَاك صمامَ الأمان لسلامة المَتن.

(٣٠) تحقيق النّصوص ونشرها: ٩٩.
(٣١) مَجَلَّة المَوْرِد مج٣٣، ع٢، ص١٤٥-١٤٨.
(٣٢) مَجَلَّة المَوْرِد، مج٩، ع١، ص٣٢٩-٣٤٢.
(٣٣) مَجَلَّة المَوْرِد، مج١٤، ع٢، ص٢٠٠-٢٠٧.
(٣٤) المَصدَرُ نَفسُهُ، مج٦، ع٢، ٣١١.
(٣٥) نشرت دار صادر (مُنتَهى الطّلب من أشعار العَرَب، لابن ميمون سنة ١٩٩٩م بتسعة مُجَلَّدات. وتُمثّلُ نصفَ ما كَتَبَهُ ابنُ ميمون..
(٣٦) المَصدَرُ نفسُهُ، ٧/ ١٦٠-

مَصَادِر البحث ومراجعه

-ابن وكيع التّنيسيّ شاعر الزّهور والخمر، جمع وتحقيق د. حُسَين نصار، مكتبة مصر- القاهرة ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م.

-اسـتِدرَاك على ديوان الحمدويّ، أحمد جاسم النّجديّ، مَجَلَّة المَوْرِد، المُجَلَّد الرّابع، العددُ الأول ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، وزارة الاعلام- بَغدَاد.

- أمالي المُرتَضَى، للشّريف المُرتَضَى، تحق. مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العَرَبيّ، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م (جزءان)

- تاجُ العَروس من جواهر القاموس، للسيد مُحَمَّد مُرتَضَى الزّبيديّ، عُنِيَ به د. عبد المنعم خليل إبراهيم- كريم سيد مُحَمَّد محمود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٧م- ١٤٢٨هـ. الجزء الثّالث، الجزء السّابع والعشرون.

- تأريخ بَغدَاد أو مَدينَة السّلام، للخطيبِ البَغدَاديّ، دار الكتاب العَرَبيّ- بيروت، د.ت. المُجَلَّد الأول.

- تحقيق النّصوص ونشرُها، عبد السّلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- التَكمِلَة لكتاب الصِّلَة، لابن الأبّار القُضاعيّ، دار الكتب العلمية تحق. جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م- ثلاثة أجزاء.

- تكملة المعاجم العَرَبيّة، رينهارت دوزي، ترجمة د. مُحَمَّد سليم النّعيمي- جمال الخياط، وزارة الثّقافة والفنون- بَغدَاد ١٩٧٨هـ-٢٠٠١م أحد عشر جزءًا.

- التَكمِلَة والذَّيْل والصِّلَة لكتاب تاج اللُّغَة وصحاح العَرَبيّة، للحَسن بن مُحَمَّد الصّغاني، تحق. عبد العليم الصّحاوي، القاهرة- دار احياء الكتب العَرَبيّة (عيسى البابي الحلبي) القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، الجزء الأول.

- ديوان الحمدوي، جمع وتحقيق، أحمد النّجدي، مَجَلَّة المَوْرِد، المُجَلَّد الثّاني، العدد الثّالث ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، وزارة الاعلام- بَغدَاد.

- ديوان مسكين الدّارمي، جمعه وحققه، خليل إبراهيم العطية- عبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بَغدَاد ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

- ذيل تأريخ مَدينَة السّلام بَغدَاد، للحافظ ابن الدّبيثيّ، تحق. بشار عواد معروف. دار الحرية للطباعة، بَغدَاد، ط١، ١٣٩٤هـ .١٩٧٤م- المُجَلَّد الأول.

- الرواية الثّانية، دراسة تحقيق النّصوص في مَصَادِرها الثّانية، عبد العزيز إبراهيم، دار الشّؤون الثّقافية العَامَّة، بَغدَاد – ط١، ١٩٩٨م.

- شعر أبي حيّة النّميريّ، جمع وتحقيق، رحيم صخي التّويلي. مَجَلَّة المَوْرِد المُجَلَّد الرّابع، العدد الأول، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، وزارة الاعلام- بَغدَاد.

- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه، عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العَامَّة للتأليف والنشر. القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

- شعر عبد الصّمد بن المعذل، تحق. زهير غازي زاهد، مطبعة النّعمان- النّجف الأشرف توزيع مكتبة الأندليس- بَغدَاد ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.

- شعر يزيد بن الطّثرية، حاتم صالح الضّامن، دار التّربية للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة أسعد- بَغدَاد، ١٩٧٣.

- الصِّلَة، خلف بن عبد الملك ابن بشكوال. تحق. جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- ط١،١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م- جزءان.

- صلة الصِّلَة، أحمد بن إبراهيم العاصمي. تحق. جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

- فن التّقطيع الشّعري والقافية، د. صفاء خلوصي، دار الكتب- ط٣، بيروت، ١٩٦٦م.

- فـوات الوَفَيَات، لابن شـاكر الكتبي، تحق. الشّـيخ علي مُحَمَّد معوض- الشّيخ عادل أحمد عبد الواحد، دار الكتب العلمية، بيروت- ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، المُجَلَّد الأول.
- كعب بن معدان الأشـقري، حياته وما تبقى من شعره، د. نوري حمودي القيسي، مَجَلَّة المَوْرِد، المُجَلَّد الخامس، العدد الثّاني، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م وزارة الاعلام- بَغدَاد.
- لسان العرب، لابن منظور، تحق. عامر أحمد حيدر- عبد المنعـم خليل إبراهيم، دار الكتـب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م- المُجَلَّد الأول.
- مستدرك شعر أبي حيّة النّميريّ، سعيد الغانمي، مُجَلَّد المَوْرِد، المُجَلَّد السّادس، العدد الثّاني، ١٣٩٧ه-١٩٧٧م، وزارة الإعلام دار الحرية للطباعة- بَغدَاد.
- مسـتدرك شـعر الأحـوص الأنصـاريّ، د. إبراهيـم السّـامرائي، مَجَلَّة المَـوْرِد، المُجَلَّد الرّابـع، العدد الرّابع، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م، وزارة الاعلام- بَغدَاد.
- المُستَدرَك على شـعر كعب بن معدان الأشقري، مهدي عبد الحُسَين النّجم، مَجَلَّة المَوْرِد، المُجَلَّد السّادس، العدد الثّاني، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م وزارة الاعلام- بَغدَاد.
- المُسـتَدرَك على صناع الدّواوين، عبد الهادي الفكيكي، مَجَلَّـة المَوْرِد، المُجَلَّـد الثّالث والثلاثـون، العدد الثّاني، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وزارة الثّقافة، دار الشّؤون الثّقافية العَامَّة- بَغدَاد.
- المُسـتَدرَك على فهرسـت المطبوعات العِرَاقية ١٨٥٦-١٩٧٢، فؤاد قزانجي، مَجَلَّة المَوْرِد، المُجَلَّد التّاسع، العدد التّاسع، العدد الأول، (١٤٠٠هـ -١٩٨٠م) وزارة الثّقافة والإعلام- بَغدَاد.
- المُسـتَدرَك على مَصَادِر جُغرَافَيَـة العِرَاق، عزيز العلي العـزي، مَجَلَّة المَوْرِد، المُجَلَّد الرّابع عشـر، العدد الثّاني، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، وزارة الثّقافة، دار الشّؤون الثّقافية العَامَّة- بَغدَاد
- منتهى الطّلب من أشـعار العرب، مُحَمَّد بن المبارك بن ميمون، تحق. د. مُحَمَّد نبيل طريفي، دار صادر- بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م تسعة مُجَلَّدات.
- الموازنة بين شعر أبي تَمَّام والبُحتُريّ، الحَسَن بن بشر الآمدي، تحق. سيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، القسم الأول- القسم الثّاني.
- وَفَيَات الأعيات وأنباء أبناء الزّمان، لابن خِلّكانَ، تحق. د. احسان عباس، دار صادر- بيروت، ١٩٦٨م، الجزء الأول